الانتقالي الجنوبي والنظر لأي تسويات سياسية جديدة بين القوى الشمالية

«الأمناء» تقرير/ عادل العبيدي:

على المجلس الانتقالي الجنوبي أن يتوقع حدوث اتفاقيات وتسويات سياسية جديدة بين القوى الشمالية المتصارعة في الحرب في أي لحظة، من أجل وقف الحرب وإحلال السلام بينهم، حتى لو كانت نتائجها الموافقة على تسيد الطرف القوي المنتصر بالحرب وخنوع الأطراف الأخرى تحت لوائه، كتسيد الحوثيين وخنوع حزب الإصلاح الإخواني وحزب المؤتمر الشعبي العام وبقية مكونات الشمال السياسية، خاصة إذا كانوا يرون في نجاح تلك الاتفاقيات والتسويات السياسية التي سيستقرون عليها سيكون من شأنها إبعاد الجنوبيين وممثلهم السياسي كطرف يكون له حق الجلوس معهم في أي مفاوضات نهائية وعلى طاولتهم.

على الانتقالي الجنوبي ومن خلال فرصة تكرار زيارة المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى العاصمة الجنوبية عدن ألا يدع فرقاء الخصومات السياسية والعسكرية للقوى الشمالية تنفرد بأي اتفاقيات أو تسويات سياسية في وقف الحرب وإحلال السلام بينهم، أن تمر مرور الكرام إذا كان ذلك على حساب تغييب قضية الجنوب الثورية وممثلها السياسي المجلس الانتقالي الجنوبي.

الكاتب السياسي الجنوبي الصحفي صلاح السقلدي سبق وكتب مقالا يدعو فيه المجلس الانتقالي الجنوبي إلى فتح نوافذ تواصل مع الحوثيين وغير الحوثيين من القوى الشمالية على مستوى جبهات القتال وعلى مضمار السياسية، مبررا ذلك أن ما هو حلالا لغيرنا حلال لنا أيضا، مدللا على مشروعية حق تواصل الانتقالي مع الحوثيين هو أن السعودية والإمارات ومعهما المسماة بالشرعية ومن خلفهم الأمم المتحدة يخطبون ود الحوثيين ويتوسلون رضاهم منذ فترة من أجل طي صفحة الحرب وفتح آفاق جديدة للتسوية السياسية.

من جانبه توقع مركز 24 ساوث للدراسات في تقرير تحليلي، أنه وفور سقوط مأرب بيد الحوثيين، أن الإخوان وتحت ما تسمى الشرعية اليمنية سيحاولون شرعنة سيطرة الحوثيين على مأرب، تحت غطاء واعتراف دولي جديد واستبعاد الانتقالي، وأن الحوثيين وبعد سقوط مأرب بأيديهم هم الآخرون سيبدون موافقتهم إلى التفاوض مع حكومة هادي لكونها ستكون الطرف الأضعف في المعادلة، وسيكون ذلك بفرض شروطهم على حكومة هادي باعتبارهم الطرف الأقوى بعد انتصاراتهم في معركة مأرب.

بالنظر إلى دعوة الكاتب الجنوبي صلاح السقلدي للانتقالي الجنوبي، نرى أن أي محاولة تواصل سياسي بين الانتقالي والحوثيين لوقف العمليات العسكرية بينهم سيكون مقيدا الالتزام به ببقاء كلٍّ من الانتقالي والحوثيين، كلٌ في موقعه بحدود أرض دولة الجمهورية العربية اليمنية ودولة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وهذا يستدعي رجوع تقدم الطرف المنتصر إلى حدود دولته قبل العام 1991م، أي عودة جيش الطرف المتقدم إلى حدود أرض دولته، إذا نجح مثل هذا التواصل بين الانتقالي والحوثيين وكان تحت إشراف الأمم المتحدة، هذا يعني الشرعنة للحوثيين بما تحت سيطرة أيديهم من أراضي دولة الشمال، وكذلك الشرعنة للانتقالي بما تحت سيطرة أيديهم من أراضي دولة الجنوب، لكن العقبة التي ستقف في وجه مثل هذا الاتفاق هو أن المديريات الجنوبية الواقعة تحت سيطرة الحوثيين ليست من جهة الانتقالي إنما هي من جهة ما تسمى الشرعية اليمنية التي كانت هي المسيطرة على تلك المديريات والمناطق الجنوبية.

وبالنظر إلى تحليل مركز 24 ساوث، أنه سيكون هناك اتفاق بين الحوثيين وما تسمى الشرعية اليمنية، ويكون ذلك بمجرد استكمال سيطرة الحوثيين على مأرب وسيكون شبيه باتفاق استوكهولم في الحديدة، هنا قد يتوافق الطرفان على مثل هذا الاتفاق، خاصة إذا كان تحت إشراف الأمم المتحدة، فالحوثيين ومن هذا الاتفاق سيرون أنهم بحاجة إلى أخذ استراحة محارب، وأيضا إلى إعادة ترتيب أوضاعهم الاقتصادية والمالية مما سيجنونه من ثروات محافظة مأرب الطائلة.

أما طرف ما يسمى بالشرعية اليمنية فهم ومن خلال هذا الاتفاق الذي سيكون بينهم وبين الحوثيين في مأرب ومديريات بيحان بشبوة، سيرون وفي مثل هذا الاتفاق تحقيق رغبتهم في استبعاد طرف الانتقالي وتمثيله لقضية شعب الجنوب هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى سيرون أنه سيمنحهم شرعية جديدة بتواجدهم على أرض شبوة ووادي حضرموت بعد أن كانت شرعيتهم على الحضيض بطردهم من كامل محافظة مأرب.

بالنسبة للانتقالي فإن أي اتفاق سلام بين الحوثيين وما تسمى الشرعية اليمنية على حدود مأرب يعد إنهاء لاتفاق الرياض الموقع بين الانتقالي والحكومة اليمنية، كون التوقيع على اتفاق الرياض كان الهدف الرئيسي منه هو خروج ميليشيا الإخوان من وادي حضرموت وشبوة والتقدم بمعية قوات الانتقالي نحو محاربة الميليشيا الحوثية وطردهم من مأرب، وليس إحلال اتفاق السلام معهم.

على الانتقالي الجنوبي أن يكون وعبر أوراقه السياسية والعسكرية والشعبية الرابحة مستعدا لإفشال أي اتفاقيات أو تسويات سياسية بين أطراف القوى الشمالية تستهدف إبعاد الجنوبيين وممثلهم الانتقالي من المشاركة في أي تفاوض قادم يكون تحت غطاء دول التحالف العربي والأمم المتحدة، وعليه أن يعد نفسه وجيشه وشعبه لتحرير شبوة ووادي حضرموت قبل حدوث مثل تلك الاتفاقيات والتسويات السياسية التي قد تشرعن ومن جديد بقاء الإخوان على أرض شبوة ووادي حضرموت، وأيضا تشرعن بقاء الحوثيين على مديريات بيحان المحتلة التابعة لمحافظة شبوة.

سلموا الجبهات وخانوا التحالف والوطن وأدخلوا الشعب في مجاعة..

هم العدو.. فاحذرهم

عدن / الأمناء :

تصر الشرعية الإخوانية في المضي قدمًا نحو تطبيق أجندتها المعادية للجنوب والمناهضة للتحالف العربي، عبر سلسلة من السياسات التآمرية المتخادمة مع الميليشيات الحوثية، وهو أمر يجب أن يحذره التحالف العربي وبشدة.

ولم تكن أحداث معسكر العلم، إلا بمثابة تأكيد على عداء الشرعية للتحالف العربي، بعدما ذهبت لإثارة صراع مسلح هناك، في استهداف عدائي لرجال النخبة الشبوانية التي تتمركز في المعسكر.

ذهاب الشرعية لإثارة هذه الفوضى العسكرية مثل خدمة للميليشيات الحوثية، فحزب الإصلاح لم يكتفِ بتسليمه مديريات شبوة (بيحان والعين وعسيلان) للحوثيين، لكن الفصيل الإخواني ذهب لما هو أبعد عندما أثار توترات عسكرية في معسكر العلم لإفساح الطريق أمام الحوثيين.

رسالة عداء أخرى تبعث بها الشرعية، وقعت جغرافيتها في جبهة مأرب، فبينما يواصل التحالف العربي جهوده من أجل تضييق الخناق على الميليشيات الحوثية في مأرب، عبر هجمات جوية مكثفة ودقيقة، إلا أنّ الشرعية الإخوانية تواصل العزوف عن الانخراط في مواجهة الميليشيات وتواصل سياساتها المعتادة فيما يخص الانسحاب من المواقع والجبهات.

لم تكتف الشرعية عند هذا الحد، لكنّ المثير للسخرية أنّ الأذرع الإعلامية والكتائب الإلكترونية التابعة للشرعية الإخوانية بدأت توجه الاتهامات يمينًا ويسارًا.

من بين هذيان الاتهامات، بدأ إعلام الإخوان يروج أن التحالف العربي يتحمل مسؤولية سقوط المواقع في قبضة الميليشيات الحوثية، في تجاهل تام وتناقض صارخ مع مستجدات الأوضاع العسكرية القائمة.

سياسيو الإخوان وموالو التنظيم الإرهابي وجهوا اتهامًا من نوع غريب للشعب الجنوبي يندرج في إطار الكوميديا السوداء، إذ انتقدوا خروج المظاهرات الغاضبة من فساد وتآمر الشرعية، وكأن غضب الجنوبيين من احتلال أراضيهم هو السبب في سقوطها!

هذه الاتهامات الإخوانية على غرابتها وسذاجتها، لكنّها تدعو إلى ضرورة فرض واقع جديد، يستند إلى التصدي وعلى وجه السرعة لنفوذ الشرعية المترامي والذي يتسببٍ في إطالة أمد الحرب ويمكن الميليشيات الحوثية من التوسع جغرافيًّا والتماهي سياسيًّا.

الطعنات المتتالية التي توجهها الشرعية الإخوانية للتحالف تأتي على الرغم من حجم الدعم الذي وجهه لها منذ سنوات طويلة، وهو دعم مكّنها من البقاء على قيد الحياة حتى الآن، إلا أن هذا النظام الإخواني ردّ على هذا الدعم بسلسلة لا تتوقف من التآمر والخيانة.